

## اختبرت بـ «نجاح» صاروخ «رعد» وطوربيدات متطورة طهران: معظم تجارة الطاقة تمر عبر «المثلث الذهبي»

طهران - من أحمد أمين |

أكد الناطق باسم مناورات «الولاية - 91» التي ينفذها سلاح البحر التابع للجيش الإيراني في الخليج وبحر عمان والمحيط الهندي، لليوم الرابع على التوالي وتنتهي غدا، نجاح عملية اختبار صاروخ بحر- جو «رعد» الوطني، وقال الاميرال امير رستغاري «إن عملية اطلاق هذا الصاروخ كانت موفقة»، موضحا: «لقد تم تصميم وتطوير صاروخ رعد من قبل متخصصين في مؤسسة الابحاث وجهاد الاكتفاء الذاتي بالقوة البحرية ومن ثم تم نصبه على السفن الحربية.»

واضاف «أن القوات الإيرانية دافعت عن الشواطئ وارغمت العدو الافتراضي على الانسحاب من المنطقة عبر اطلاق الطوربيدات المتطورة وشن هجمات بحاسمة»، مبينا «أن الطوربيدات اطلقت من المناورات، وتعتبر من الاجيال المتقدمة والاستراتيجية، وتمكنت من تدمير اهدافها بدقة تامة.»

ولفت الى «أن معظم تجارة الطاقة تسير عبر المثلث الذهبي الواقع بين مضائق هرمز وباب المندب وملقة في شمال المحيط الهندي، وبما أن إيران تمتلك شاطئاً طويلاً ممتداً على طول هذه المنطقة فانها تشعر بأن من واجبا تأمين الأمن الملاحي فيها، وأن تقوم بمناورات وتدريبات في هذا الجانب، ونحن لن نهبط من مناورات (الولاية -91) بهذه المنطقة سوى توفير الأمن المستدام فيها.»

ونفى رستغاري وجود اي صلة بين المناورات وغلاق مضيق هرمز، منوها الى «أن اختبار مناطق التدريب تم في شكل تدريبي معه خطوط الملاحه التجارية والبترول خلال فترة المناورات مفتوحة في شكل كامل، وتسير خلالها الناقلات والسفن بحرية تامة.»

وعن اقتراب السفن الأجنبية من منطقة المناورات، اوضح رستغاري، أنه «وفي اطار الاعراف الدولية للملاحه فان القوات المرابطة في المناورات تعلن في ساعات معينة وعلى الخط الدولي رقم 16 أن البحرية

## بيرييس لـ «محاورة حماس إذا اعترفت بنا» إسرائيل تبليغ ألف فلسطيني بإخلاء مساكنهم لإجراء تدريبات في الأغوار

تظاهرة في نابلس تطالب بإسقاط حكومة فياض القدس - من محمد ابو خضير وزكي ابو الحلاوة |

أخطرت السلطات الإسرائيلية، امس نحو ألف فلسطيني بإخلاء مساكنهم في منطقة الأغوار شمال الضفة الغربية لغرض إجراء مناورات تدريبية.

وأكد رئيس مجلس قروي وادي الملح في الأغوار الشمالية عارف دراعمة (وكالات)، إن «قرارا إسرائيليا سلم للاهالي في مناطق عدة في الأغوار يقضي بترحيل نحو ألف منهم عن مساكنهم فجر الأربعاء.»

وذكر لـ «وكالة الأنباء الفلسطينية» أن «عملية الترحيل جاءت بقرارات مكتوبة قبل أيام بهدف إجراء مناورات عسكرية في مناطق مأهولة بالسكان.» وأضاف أن «بعد غد آخر موعد لبقاء السكان في مضاربيهم العروية على امتداد منطقة الأغوار الشمالية.»

من ناحيته، قال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، امس إن إسرائيل ستحدث مع «حماس» إذا اعترفت بإسرائيل وشروط اللجنة الرباعية الدولية، بعدما وجه انتقادات شديدة، اول من امس، لسياسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته المستقبل أفينغودور لييرمان تجاه الفلسطينيين.

ونقلت وسائل اعلام إسرائيلية عن بيريس، خلال استقباله رؤساء الطوائف المسيحية المناسبة رأس السنة الميلادية، إنه «يسألون عن حماس ولما لا نتحدث معها؟ لا شيء، سني» بذلك إذنا تلقينا منهم ردا.» وأضاف أن على حماس وعزة أن يقرروا ماذا يريدون، الحرب أم السلام، وستكون إسرائيل مسرورة برؤيتهم يحققون إنجازات ويتبنون، ولسنا راضين عن أن المواطنين في غزة يعانون، ولما لا نطلقا الصواريخ فإنه لن يتم اطلاق النيران عليهم.»

على صعيد ثانٍ، تظاهر نحو 300 فلسطيني في نابلس، امس، منددين بالسياسة الاقتصادية لحكومة رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض ومطالبي بإسقاط حكومتها، واتلقت التظاهرة من شوارع البلدة القديمة في نابلس اتجاه ميدان الشهداء، وقام المتظاهرون بأحراق اطارات سيارات وأغلقوا الشارع الرئيسي في المدينة.

نصبت كمنع في الجانب الصاروخ في المخابر، وتوقع تقرير لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، امس، أن يتخطى عدد الفلسطينيين أعداد اليهود في فلسطين التاريخية مع حلول العام 2020.



استعراض صواريخ إيرانية جديدة

يوكيا امانو يصل طهران مع كبار مساعديه، بهدف انجاح مفاوضات إيران والقوى الكبرى في مجموعة 14+5، التي جرت في بغداد في 22 مايو.

6 مايو: نائب القائد العام لقوات الحرس الثوري العميد حسين سلامي، يؤكد أنه «لا توجد اي قاعدة عسكرية في المنطقة خارج نطاق نيران الصواريخ الإيرانية.»

1 يونيو: مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اصغر سلطانية، ينفي صحة التقارير الغربية التي تحدثت عن صور جديدة لاتمام اصطناعية تثبيت ازالة السلطات الإيرانية مبنين من موقع «بارتشين» العسكري في ضواحي طهران.

6 يونيو: الرئيس احمدي نجاد يتوقع بقاء نظيره الاميركي باراك اوباما لدورة رئاسية ثانية، والخارجية الإيرانية تعلن رفضها للبيان الختامي لوزراء خارجية مجلس التعاون في الرياض، في ما يرتبط بالجوز الثلاث «هذه الجزر كانت وستبقى الى الابد جزأ» الا أنجزًا من السيادة الإيرانية.»

12 أغسطس: زلزالان بقوة 6.4 و6.3 درجة على مقياس ريختر، ولحقان اضرارا جسيمة بباربع مدن في اقليم الزربيجان الشرقي، ويسفران عن مصرع نحو 200 مواطن واصابة 1500 آخرين.

1 أغسطس: آية الله السيد علي خامنئي يؤكد «أن الغدة الصهيونية المزيفة والمزورة، ستمسح من الخريطة.»

17 أغسطس: احمدي نجاد: «الربيعان الاميركي والصهيوني قادمان، وسيتم استئصال الغدة السرطانية.»

18 أغسطس: طهران: «انا سقط بنشار الاسد فان الشعب السوري سيرذل اسرائيل من الوجود.»

30 أغسطس: انعقاد القمة 16 لحركة عدم الانحياز في طهران، وغياب الازمة السورية عن كلمتي خامنئي واحمدي نجاد.

والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، يرفض في طهران استقبال عوائل العلماء النوويين الايرانيين الذين تعرضوا للاغتيال.

1 سبتمبر: مساعِد رئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية لشؤون الانتاج محمد احمديان، يؤكد أن «محطة بوشهر الكهربائية وصلت الى طاقتها الانتاجية القصوى البالغة 1000 ميغا واط.»

5 سبتمبر: اوساط برلمانية تنهت احمدي نجاد



سيرة العالم النووي مصطفي روشن التي اغتيل فيها

# إيران 2012: عام التهديدات التي لم تنفذ

بالتخطيط للبقاء، في الحكم على قاعدة بوتن - مديفيد.

10 سبتمبر: مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والأفريقية حسين امير عبد الهليان، يغادر القاهرة للمشاركة في اجتماع اللجنة الرباعية التي اقرتها الرئيس المصري محمد مرسي، للبحث عن سبل حل لازمة للثورة السورية، وتضم في جانب مصر وايران، كلا من السعودية وتركيا، ورفض مرسي لاحقا مقترحا ايرانيا يقضي باضافة العراق وفنزويلا الى اللجنة.

14 سبتمبر: طهران تعتبر «حزب الله» عمق دفاعها الاستراتيجي، وخامنئي يدعو الى معاقبة النفتيين والموليين للقبيل الاميركي المسيء للرسول الاكرم «براة المسلمين.»

16 سبتمبر: قائد الحرس الثوري اللواء محمد علي جعفري لم يستبعد ان تبادر إيران الى اغلاق مضيق هرمز، اذا ما حصل نزاع بينها وبين الغرب، ويهدد بتدمير اسرائيل بالكامل ان هي وجهت ضربة لبلاده.

21 سبتمبر: الكشف عن منظومة صواريخ «رعد» التي يصل مداها لنحو 50 كم وارتماؤها الى 75 ألف قدم، وطهران تؤكد ان هذه الصواريخ مخصصة للاصطاد المقاتلات الاميركية.

23 سبتمبر: اعتقال فائزة هاشمي، ابنة الرئيس السابق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام علي اكبر هاشمي رفسنجاني، وادباعها سجنين لثمنين في طهران لتعضية عقوبة بالسجن 6 اشهر بتهمة المشاركة في حركة الاحتجاج على انتخابات الرئاسة والقيام بنشاط دعائي مناهض للنظام الحاكم، كما اعتقل شقيقها مهدي في اليوم التالي للتحقيق معه باتهامات مشابهة.

26 سبتمبر: اعتقال مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الصحافية، مدير عام وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية علي اكبر جوانفكر، ونقله الى سجن أفيين لتعضية عقوبة بالسجن 6 اشهر، بتهمة نشر مقالات منافية للعفة.

28 سبتمبر: الرئيس احمدي نجاد يبرئ البيت الابيض من التورط بقلم «براة المسلمين.»

29 سبتمبر: احمدي نجاد ينفي وجود «حكم اسلامي» في إيران، ويقول: «نحن نسعى للوصول الى الحكم الاسلامي.»

30 سبتمبر: ممثل خامنئي في فيلق القدس، «مانحناجا لحذف اسرائيل من الخريطة زرعة و 24 ساعة.»

2 أكتوبر: احمدي نجاد ينحي بالائتمه في تراجع العملة الوطنية (الريال) مقابل الدولار الاميركي، على عاملين احدهما خارجي والاخر داخلي.

3 أكتوبر: الاعلالم الإيرانية يعتبر القيادة الفلسطينية «عديمي الوفا، ولايمكن الثقة بهم.»

4 أكتوبر: القبض على 16 مضاربا ماليا بتهمة الاخلال بسبق العملة الصعبة، والاسواق الإيرانية شبه مهحلة بسبب أزمة الدولار.

7 أكتوبر: طهران تعرب عن استيائها من قرار بغداد بتفتيش طائراتها المتوجهة الى سورية، وتهند في الرد بالمثل، والمدراء السبعة في جمعية الهلال الاحمر الإيراني المخطوفون في ليبيا، يصلون طهران بعد ان افرجت عنهم «ككتاب 17 فبراير» الليبية المسلحة.

15 أكتوبر: طهران تهزأ بقرار منح «جائزة نوبل للسلام» للاتحاد الأوروبي، وتعتبره «طرفة عام 2012.»

18 أكتوبر: طهران تعتبر اي اجراء اسرانيي ضدها «فرصة تاريخية» لحوو الدولة العبرية.

19 أكتوبر: انتحاري في مدينة جابهار (جنوب شرق) يقتل ويجرح عددا من الباسيج ورجال الامن، وقائد الباسيج يهدد اسرائيل بمئات الطائرات من دون طيار.

20 أكتوبر: وزير الخارجية الإيراني علي اكبر صالحي، يجري اتصالا هاتفيا مع نظيره اللبناني عدنان منصور، للتنديد بتفجير منطقة الأشرفية في بيروت الذي اسفر عن مصرع رئيس فرع المعلومات في قوى الامن الداخلي اللواء وسام الحسن.

29 أكتوبر: طهران تؤكد وضع يدها على صور «المواقف الاسرائيلية الحساسة»، التي التقطتها طائرة

## نشر أكثر من 35 ألف جندي لتأمين (أربعينية الحسين) 16 قتيلاً بسلسلة تفجيرات استهدفت مناطق متفرقة في العراق



زوار في طريقهم إلى مدينة كربلاء العراقية (رويترز)

بغداد - وكالات - قتل 12 شخصا على الاقل بينهم ثلاثة من الشرطة واصيب اكثر من اربعين آخرين في سلسلة تفجيرات بعبوات وسيارات مفخخة استهدفت، امس، مناطق متفرقة في العراق.

واستهدفت التفجيرات التي وقعت في محافظة بابل ومدبنتي بعقوبة وكركوك، الشرطة ومحافظ ومدنيتين.

ووقع الهجوم الاكثر دموية بينها في قضاء المسيلب التابع لمحافظة بابل، حيث قتل سبعة واصيب اربعة آخرون في تفجير ثلاثة منازل.

وفي وقت لاحق، انفجرت سيارة مفخخة امام مبنى محافظة بابل اثناء وصول موكب المحافظ، ما اسفر عن مقتل شخصين واصابة 19 آخرين بينهم مصور واحد حراس المحافظ.

والحق التفجير ايضا اضرارا مادية جسيمة بالمجال التجارية والسيارات المدنية المحيطة بالمكان.

وفي كركوك، افسد مصدر اصني رفيع ان «ثلاثة من عناصر الشرطة بينهم خبيران في مكافحة المتفجرات قتلوا واصيب اربعة آخرون اثناء محاولتهما (الخبيرين) تفكيك صاورخ جنوب المدينة.»

واوضح ان «عبوة ناسفة نصبت كمنع في جانب الصاروخ انفجرت عليهم اثناء محاولة تفكيكه.»

وفي هجوم منفصل غرب كركوك اصيب مدينبان بانفجار عبوة ناسفة.

وفي محافظة ديالى شمال ثلاثة هجمات بينهم عشرة من عناصر هجمات بينهم عشرة من الزوار الشيعة في قضاء الخالص بينما كانوا متوجهين مشيا على اقدام الى مدينة كربلاء.

وفسادت مصادر أمنية بان السلطات نشرت أكثر من 35 ألف من قوات الجيش والشرطة في اطار خطة أمنية لتأمين الحماية لملايين الشيعة المشاركين في احياء أربعينية الإسام الحسين التي تصادف الخميس المقبل في مدينة كربلاء.

وفي حادث منفصل في جنوب ديالى، نجا قائد «صهوة» المحافظة خالد المهدي عن تنفيذ هذه محاولة اغتيال اثر هجوم مسلح على موكبه في ناحية نهبز، اسفر عن اصابة اثنتي من حمايته.

الى ذلك، قتل اربعة اشخاص بينهم امرأة واصيب اربعة آخرين بانفجار عبوة ناسفة داخل منزلهم اثناء تصنيعهم عبوة ناسفة في منطقة الاصام ويس شمال دبابي.

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»

من ناحية أخرى، اعتبرت الايانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «دعوة بعض مجالس المحافظات الى العصيان المدني وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وايقاف الخدمات، مخالفة للدستور والقوانين النافذة، محذرة المخالفين من التعرض الى المساءلة القانونية.»

وطالبت الامانة في بيان امس، «الدوائر والمصالح الحكومية في المحافظات بالاستئناع عن تنفيذ هذه القرارات والاوامر غير المشروعة وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.»